أثر التوسع في النفقات العامة على التشغيل بالجزائر خلال الفترة 2001-2014

د. كرمية توفيق *

الملخص:

اتبعت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة سياسة ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة، حيث ساهمت إلى حد ما في خفض معدلات البطالة إلى مستويات بعيدة عن ما كان سائدا من قبل، لكن ونظرا لعدم مرونة وكفاءة الجهاز الإنتاجي المحلي في الإقتصاد الجزائري، فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن زيادة النفقات العامة خلال الفترة 2001-2014 تم تلبيتها عن طريق الواردات التي تضاعفت خلال نفس الفترة، مما أدى إلى الحد من فعالية سياسة التوسع في الإنفاق العام في تحقيق معدلات بطالة جد منخفضة قياسا بالمبالغ المالية التي تم صرفها.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، التشغيل، البطالة، الإنفاق الاستثماري.

Summary :

Algeria from 2001 started to focus on an expansionary public expenditure policy, which shared in reducing unemployment rate under how it was before, but although the productive system is not flexible and efficient, a big part of increasing in aggregate demand between 2001 and 2014 was fulfilled by imports, which were raised by 300% ,and led to a less efficiency of the expansionary public expenditure policy.

Key words: public expenditure, employment , unemployment, investment spending.

تمهيد:

مع ظهور أولى بوادر تحسن المؤشرات الكلية للإقتصاد، اثر ارتفاع أسعار المحروقات في نهاية التسعينات من القرن الماضي، وحدوث وفرة مالية، دخلت الجزائر في سياسة إنفاقية توسعية خلال الفترة(2001- 2014) ، وذلك بغرض دعم النمو الاقتصادي والتخفيض من حدة البطالة، وهذا ما يرمي إليه برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج الاستثمار العام. هذه البرامج التي تعتبر سياسة

* أستاذ محاضر قسم - ب- جامعة آكلي محند أولحاج - البويرة.

إنفاقية توسعية، تستند إلى النظرية الكينزية في معالجة الركود الاقتصادي وبعث الإنعاش. ولقد كان لهذه السياسة تأثيراً على سوق الشغل، وذلك من خلال هيكل وبنية هذه النفقات وحجمها، ومن هنا سوف نطرح التساؤل الرئيسي اللاتي: **كيف يمكن للنفقات العامة أن تؤثر على التشغيل؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيم البحث كالتالي:

- **مدخل نظري للنفقات العامة؛**
- **برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2014؛**
- **إنعكاسات برامج الإنفاق العام على التشغيل خلال الفترة (2001-2014).**

أولاً: مدخل نظري للنفقات العامة

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية، والتي تعبر عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتفاعلها فيه إلى جانب القطاع الخاص، حيث شهدت عديد التطورات التي مست طبيعتها وأشكالها بشكل زاد من أهميتها في السياسات الاقتصادية للدول سواء النامية منها أو المتقدمة.

1- تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن تطور النفقات العامة تركز في نظرتين رئيسيتين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها. فبالنسبة للفكر الكلاسيكي بقيادة "آدم سميث" فإن آلية السوق تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما سمي بـ"اليد الخفية" دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، إذ ينطلق من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي[1]، والذي يشير إلى سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الخاصة انطلاقاً من تمتعهم بالحرية الاقتصادية مع اقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة لأنشطتهم، وذلك بتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة مع القيام ببعض المشاريع المساعدة، ومن ثم فإنه حسب "آدم سميث" فإن النفقات العامة للدولة تتركز في: نفقات الأمن، نفقات العدالة، ونفقات بعض المشاريع العامة المساعدة لتطوير نشاط القطاع الخاص كتهيئة الموانئ والطرق ومؤسسات تعليم وتدريب الشباب[2].

---

1 حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص202.

2 نفس المرجع، ص200

ونتيجة لأزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها وثبوت عدم صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها "سميث"، ظهر الفكر المالي الكينزي الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي**1**. ونتيجة لذلك فقد شهدت الفترة اللاحقة لأزمة الكساد الكبير تطوراً كبيراً في حجم النفقات العامة، نظراً لما أبرزه الفكر الكينزي من دور رئيسي لها في التأثير على حجم الإنتاج، ومستوى الدخول ومعدلات البطالة، باعتبارها تمثل عنصراً رئيسياً من عناصر الطلب الكلي الذي يعتبر المحدد الرئيسي للعرض في النشاط الاقتصادي، انطلاقاً من قانون الطلب يخلق العرض، الذي جاء به كينز نافياً بذلك قانون ساي للمنافذ الذي ارتكز عليه الفكر الكلاسيكي في توضيح آلية سير النشاط الاقتصادي.

2- مفهوم وأقسام النفقات العامة

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للنفقات العامة بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميتها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث تعرف بأنها**2**:"كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".

وتبعا لما جاء به "موسجراف" فإن النفقة العامة تبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي**3**:

✓ **تدعيم تخصيص الموارد:** يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة، وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تتحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة. حيث أن آلية السوق وبحكم انطلاقها من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" التي تهدف إلى تعظيم المصلحة الخاصة، فإن عملية تخصيصها للموارد تتميز بنوع من عدم الكفاءة، إذ أن ارتفاع حجم الأرباح في المواد الاستهلاكية مثلا قد يدفعها إلى التركيز على إنتاجها، ومن ثم الحد من عرض المواد الإنتاجية بشكل ينعكس سلبا على العملية الإنتاجية مستقبلا، ومن ثم فإن تدخل

---

1 أحمد زهير وخالد الخطيب، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص41.

2 فليح حسين خلف، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص89.

3François escalle, “maitriser les finances publiques, pourqoui,comment ?”, edition economica, 2005, p205.

الدولة عن طريق نفقاتها العامة سواء عن طريق قطاعها العام أو في شكل إعانات مثلاً، من شأنه دعم توفير المواد الإنتاجية مما يساعد على استمرار ديناميكية العملية الإنتاجية.

✓ **إعادة توزيع الدخول:** حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية، تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخول بين مختلف فئات المجتمع، بشكل يحد من التفاوت الاجتماعي، كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

✓ **تدعيم الإستقرار الاقتصادي:** ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية للعديد من الإختلالات في النشاط الاقتصاديّ، على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعيّة.

ويبرز أهم تقسيم للنفقات العامة على النحو التالي[1]:

➢ **النفقات الجارية:** وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة، كالإنفاق في شكل أجور ورواتب والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والإعانات، حيث تتسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

➢ **النفقات الا ستثمارية:** وهي النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال، يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا لتغيرات القدرة المالية للدولة.

3- ضوابط النفقات العامة

يحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن جملة من القواعد التي يتم الإستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا، والتي تتمثل بشكل رئيسي في[2]:

---

[1] International monetary fund : a manual on government finance statistics ,1990,PP 177,182

[2] سوزي عدلي ناشد، " المالية العامة "، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص51.

❖ **ضابط المنفعة:** ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الإقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الإختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصاديّة واجتماعيّة، أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص.

❖ **ضابط العقلانية والرشاد الإقتصادية:** ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة، وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

❖ **ضابط المرونة:** ويعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة، خصوصا بعد بروز ظاهرة الدورات التجارية في النشاط الإقتصادي، بحيث أنها تشير إلى استجابة النفقات العامة للتغيرات في النشاط الإقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها، بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

❖ **ضابط الإنتاجية:** ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الإقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي، بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الإقتصادي.

❖ **ضابط العدالة:** ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الإستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية، ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الإقتصادي.

ثانياً: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2014

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة منحنى جديداً في سير السياسة الإقتصادية، تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الإقتصادي، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دوراً هاماً في إتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الإقتصادي بعداً اجتماعياً كبيراً، خصوصا وأن الفترة السابقة شهدت تردياً كبيراً في الوضع الإجتماعيّ على غرار الوضع الإقتصاديّ، بحيث

تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995- 2000 في حدود 28%، بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الإقتصادي في الجزائر. وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة في كل من:

- ❖ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) والذي غطى الفترة (2001-2004)؛
- ❖ البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC) والذي غطى الفترة (2005-2009)؛
- ❖ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (PCCE) والذي غطى الفترة (2010-2014).

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001- 2004):

لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات والثمانينات، باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه والتزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافس مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعيّة والمنشآت القاعديّة منْ قبل الدولة. لأن برنامج دعم الإنعاش الاقتصاديّ الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، وجه أساساً للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري و النقل، حيث أن جزء هاماً منْ برنامج دعم الإنعاش الاقتصاديّ وجه نحو العمليات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان، ودعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وعليه فإن هذا البرنامج يرمي إلى تحقيق ثلاث أهداف هي:

- ➢ تخفيض نسبة الفقر؛
- ➢ تخفيض نسبة البطالة؛
- ➢ رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الجهوي.

1-1- مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، التنمية المحلية و البشرية، والأشغال العمومية، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات والجدول التالي يوضح مخصصات هذا البرنامج.

شكل رقم(01):مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

الوحدة: مليار دينار

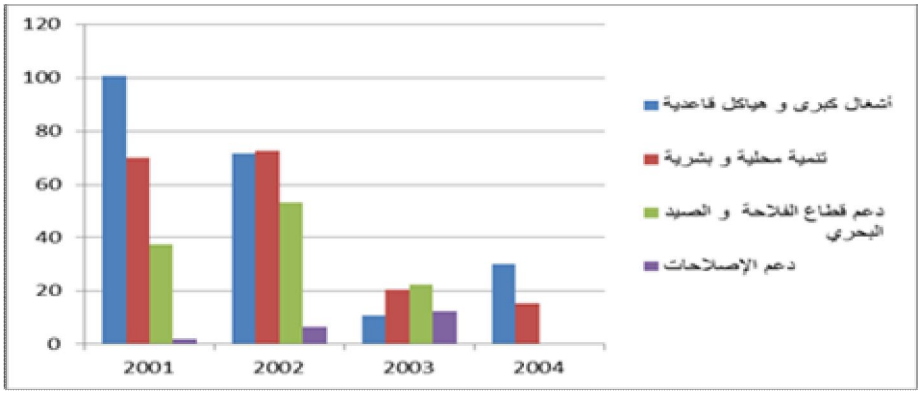

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2002.

من خلال شكل رقم(01) أعلاه يتضح لنا، أن 40.1% من مخصصات هذا البرنامج، أي 210.5 مليار دينار وجهت للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وذلك راجع لرغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال التسعينات، بالإضافة إلى دور هذا القطاع في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال دعم النشاط الخاص وتوفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما تعمل على خلق مناصب عمل يتولد عليها دخول. كما وجهت حوالي 114.0 مليار دينار أي نسبة 21.7% من مخصصات هذا البرنامج إلى التنمية المحلية والبشرية، والغرض منه تشجيع التنمية المحلية وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي، والغرض من هذا تحسين الإطار المعيشي للأفراد. وأن هذا البرنامج خصص 90.2 مليار دينار أي ما يشكل نسبة 17.2 % لتنمية قطاع الموارد البشرية بغرض تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي، مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، وترقية عنصر المعرفة من خلال زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية. كما تم تخصيص 65.4 مليار دينار أي ما نسبته 12.4% خلال هذا البرنامج لدعم الفلاحة والصيد البحري، ضمن أهداف الدولة في زيادة الإنتاج الزراعي والصيد البحري وذلك لتوفير الطلب المحلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وتخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة، والمحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي الفلاحية

وفي الصيد البحري، وذلك من خلال استغلال الشريط الساحلي للجزائر على امتداد 1200 كلم. وأخيرا نجد أن دعم الإصلاحات خصص له مبلغ 45.0 مليار دج أي نسبة 8.6%، وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج لتوفير مناصب شغل.

1-2- عدد المشاريع المدرجة في إطار هذا البرنامج 2001-2004: بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

شكل رقم(02): مشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004 حسب القطاعات

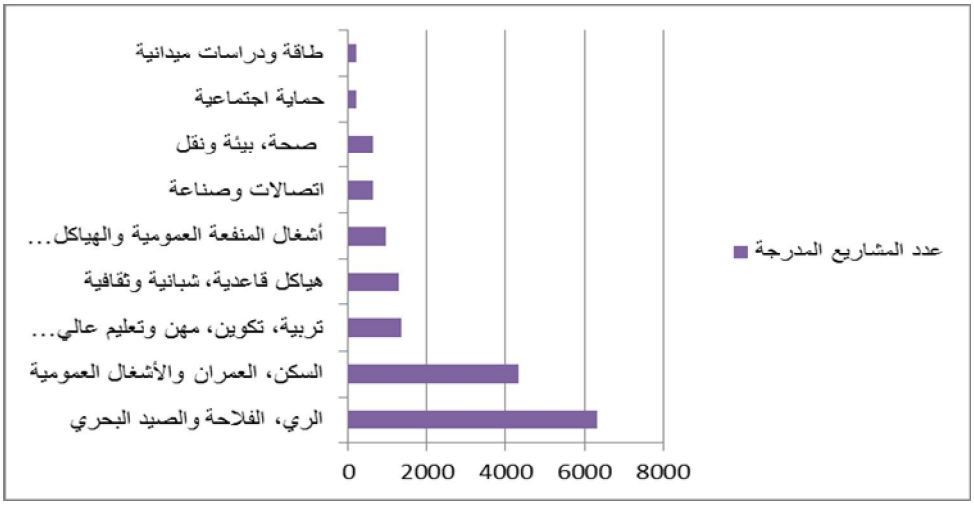

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 2005.

من خلال شكل رقم(02) أعلاه يتضح لنا أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر المشاريع بعدد 6312 مشروع بنسبة39.51%، يليها قطاع السكن والعمران والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع وبنسبة 27.01%، ثم قطاع التربية و التكوين المهني و التعليم العالي بـ 1296 ثم تأتي القطاعات الأخرى.

1-3- تطور النفقات الكلية خلال الفترة 2001-2004: عرفت النفقات نمو مستمر خلال الفترة 2001- 2004 على العموم، أو كنسبة من الناتج المحلي الخام، كما يتضح في جدول رقم(01) الموالي.

جدول رقم (01): تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 2001-2004

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية PIB	نفقات التسيير نفقات كلية	نفقات التجهيز نفقات الكلية	نفقات التسيير PIB	نفقات التجهيز PIB
2001	1321.03	963.63	357.40	31.3	72.94	27.05	22.80	8.45
2002	1550.65	1097.72	452.93	34.3	70.8	29.20	24.27	10.01
2003	1690.18	1122.76	576.41	32.20	66.42	33.57	21.40	10.81
2004	1891.77	1251.06	640.71	30.80	66.13	33.86	20.38	10.44

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية، الجزائر، 2005.

من خلال الجدول نلاحظ في سنة 2001 بلغت نفقات التسيير 963.63 مليار دج، أي ما نسبته 72.94% من النفقات الكلية و ما نسبة 22.80% من PIB، وعرفت الفترة 2001-2004 ارتفاعا في حجم نفقات التسيير نتيجة تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تلك الفترة، حيث وصل معدل نمو النفقات التسييرية بـ 29.82% من سنة 2001 إلى 2004، وكانت نفقات التجهيز خلال سنة 2001 تقدر بـ 357.40 مليار دينار، و ما نسبة 27.05% من النفقات الكلية و ما نسبة 8.45% من PIB، وارتفعت في سنة 2002 إلى 452.93 مليار دينار جزائري أي ما نسبة 29.20% من النفقات الكلية وما نسبة 10.01% من PIB، كما ارتفعت في سنة 2004 إلى 640.71 مليار دينار جزائري أي ما نسبة 33.86 % من النفقات الكلية وما نسبة 10.44% من PIB، وهذا ما يدل على اهتمام الدولة بالاستثمارات خلال هذه الفترة.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)

استكمالاً لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، أقرت الدولة برنامج آخر سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، حيث خصص له مبلغاً ضخماً يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول، حيث قدر بـ 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وخصص هذا المبلغ على اثر تحسن احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار البترول. يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الّذي انطلق في مرحلته الأولى، من خلال

تحقيق الآتي[1]:

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي.
- دعم النمو الاقتصادي، وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

2-1- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج كالتالي:

الشكل رقم (03): المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009

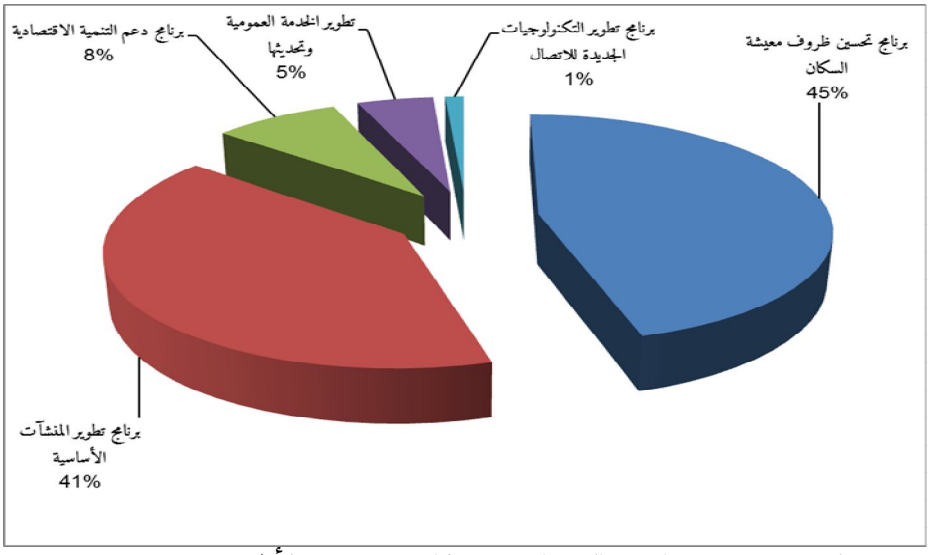

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بوابة الوزير الأول، الجزائر، 2010.

نلاحظ من خلال شكل رقم(03)، بأن 45.41 % من مجموع البرنامج خصصت لتحسين ظروف معيشة السكان، حيث كانت الحصة الكبيرة لبناء السكنات بقيمة 555 مليار دج، وذلك قصد انجاز مليون وعشرة آلاف سكن، منها سكنات إجتماعيّة إيجاريّة وسكنات البيع بالإيجار وسكنات إجتماعيّة تساهميّة، بالإضافة إلى

[1] بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، ص2، على الموقع التالي: www.premier.ministere.gov.dz/arabe/media/pdf .2010

السكن الترقوي والسكن الريفي. كما خصص لبرامج تنمية البلديات ما قيمته 200 مليار دج، وذلك قصد انجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب والتطهير، وكذلك انجاز الطرق البلدية لفك العزلة، وإعادة تأهيل المرافق التربوية وإنشاء المنشات الثقافية والرياضية، بالإضافة إلى عمليات تحسين المحيط الحضري. كما تم تخصيص حوالي 150 مليار دج لتنمية مناطق الجنوب. كما خصص حوالي 141 مليار دج للقطاع الجامعي، لأجل إنشاء 231000 مقعد بيداغوجي و 185000 سرير، وكذا انجاز 26 مطعم جامعي. والباقي خصص لمجالات مختلفة كالتربية الوطنية والتكوين المهني والصحة العمومية. كما مثل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حصة معتبرة مثلت حوالي 40.5 % من البرنامج الكلي، حيث خصص 700 مليار دج لقطاع النقل و 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية، بالإضافة إلى قطاع الماء بقيمة 393 مليار دج. أما برامج دعم التنمية الاقتصادية فلم يخصص لها سوى 8 % من قيمة البرنامج الإجمالي، وخصص أغلبها (حوالي 89 %) لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية، أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة. أما برامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها فخصص لها 203.9 مليار دج (% 4.8 من إجمالي البرنامج)، وذلك قصد تطوير الخدمات في مختلف القطاعات. كما مثل برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال 1.1 % من البرنامج الكلي.

كنتيجة نلاحظ بأن هذا البرنامج ركز على مجالين أساسيين، وهما تحسين الظروف المعيشية للسكان وبالتالي الاهتمام برأس المال البشري، وكذا مجال تطوير المنشات الأساسية باعتباره الركيزة الرئيسية لأي نشاط اقتصادي. والملاحظ كذلك بأن البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 في محتواه لا يختلف عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث كلا بالبرنامجين أعطوا الأولوية إلى قطاع المنشات الأساسية وكذا الاهتمام برأس المال البشري.

2-2- تطور النفقات الكلية خلال الفترة 2005- 2009: عرفت نفقات التجهيز ونفقات التسيير نموا مستمرا خلال الفترة 2005-2009 على العموم والجدول الموالي يبين ذالك:

جدول رقم (02): تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 2001-2009

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية PIB	نفقات التسيير نفقات كلية	نفقات التجهيز نفقات الكلية	نفقات التسيير PIB	نفقات التجهيز PIB
2005	2052.04	1245.13	806.91	27.20	60.67	39.32	16.50	10.69
2006	2453.11	1437.87	1015.14	29	58.61	41.38	17	12
2007	3281.86	1874.60	1407.26	34.55	57.12	42.88	19.73	14.81
2008	3816.86	1918.83	1898.03	34.56	50.27	49.72	17.37	17.18
2009	3928.67	2098.65	2456.65	34.41	53.41	62.53	17.31	20.26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية، الجزائر، 2010.

عرفت نفقات التسيير ارتفاعاً خلال الفترة 2005-2009، وذلك راجع إلى البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذه الفترة حيث قدرت نفقات التسيير بـ 1245.13مليار دج لسنة 2005، إي ما نسبة 60.67% من النفقات الكلية. أما في سنة 2009 فد بلغت نفقات التسيير 2098.65 مليار دج، إي ما نسبة 53.41% من النفقات الكلية، وهي بذلك عرفت إرتفاعاً عن سنة 2005 بمبلغ قدره 1876.63 مليار دينار. وقد شهدت نفقات التجهيزات هي الأخرى إرتفاعاً خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث في سنة 2005 أصبحت تتجاوز 10.69% من PIB، بمستوى 806.91 مليار دج أي ما نسبة 39.23% من النفقات الكلية. أما في سنة 2009 فبلغت نسبة 20.26% من PIB، بمستوى 2456.65 مليار دج أي ما نسبة62.53% من النفقات الكلية. وكانت هذه المبالغ مخصصة في الغالب لتهيئة البنية التحتية، وتطوير وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2010- 2014 يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج، (ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل على[1]:

- ❖ برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- ❖ برنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل 155 مليار دولار.

3-1- محتوي البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع: يظهر محتوي البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع، والهدف منها من خلال جدول رقم(03) الموالي.

جدول رقم (03): محتوي البرنامج الخماسي للفترة 2010- 2014

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	**852** مليار دج	**3000** مدرسة ابتدائية، و **1000** متوسطة، و **850** ثانوية، إقامة **2000** مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم، و تكوين **136** ألف معلم عن بعد و **78** ألف معلم في الطور الإكمالي	تقليص نسبة شغل الأقسام، و تقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	**868** مليار دج	انجاز و تجهيز **322000** مقعد بيداغوجي. و**161500** سرير و **22** مطعما مركزيا. ومشاريع طور الانجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر ب **600000** مقعد بيداغوجي و **360000** سرير و **44** مطعما مركزيا. ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى **50%**.	*تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب،وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	**100** مليار دج	***34** برنامجا وطنيا للبحث و وضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الإنترنت، وإنشاء **200** مخبر بحث. *إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	ترقية و برمجة و تقييم البحث العلمي والتقني.وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	**619** مليار دج	انجاز **172** مستشفى، **45** مركب متخصص في الصحة، **377** عيادة متعددة الاختصاصات، **1000** قاعة علاج، **17** مدرسة للتكوين الشبه طبي، و أكثر من **70** مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. * تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي **16000** طبيب عام وأزيد من **7000** طبيب مختص.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة.

[1] ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012، ص40 www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/declaration-201 ar.pdf

الشباب والرياضة	**1130** مليار دج	إنجاز **20** ملعبا لكرة القدم، **750** مركب للرياضة الجوارية، وانجاز فضاءات رياضية أخري.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.
السكن	**3700** مليار دج	انجاز **2**مليون وحدة سكنية منها **1.2** مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	**2000** مليار دج	*انجاز **35** سدا، **25** نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها. والرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ **98 %** في آفاق سنة **2014**، و زيادة حجم المياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحرى	**308.2** مليار دج	إنجاز **6** موانئ صيد جديدة، واستحداث **4,557** منصب شغل مباشر و**13,671**منصب شغل غير مباشر .	استحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	**379** مليار دج	إنشاء **110** مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من **120** مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة
قطاع تهيئة الإقليم والبيئة	**500** مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، انجاز المساحات الخضراء وحماية **1795** مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي
قطاع العمل الضمان الاجتماعي	**40** مليار دج	إنجاز أكثر من **70** مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين *استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية. **400000** عملية توظيف سنوي.	حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والتقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	**39** مليار دج	تحديث مصالح و وسائل المراقبة وتعزيزها وإعادة تأهيل أكثر من **250** سوقا للجملة والتجزئة	
قطاع النقل	**2816** مليار دج	إنجاز **6561** كلم من خطوط السكك الحديدية. وإنجاز خط "تي جي في" بكل من الجهتين شمال-جنوب و شرق-غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع الأشغال العمومية	**3100** مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها بـ **830** كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول **700** كلم.	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة والمناجم	**350** مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد **220000** سكن ريفي بالكهرباء. وإنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة
قطاع الصناعة والمؤسسات	**150**	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية. وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات

ص م	مليار دج	للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية. وترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب شغل	الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01، ص 38-40

على العموم يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]: إستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار. وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي حوالي 156 مليار دولار. كما خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية.

2-3- تطور النفقات الكلية خلال الفترة 2010- 2014: لقد أستمر نمو النفقات العامة خلال الفترة 2010- 2014 على العموم وشكل رقم(04) الموالي يبين ذالك:

الشكل رقم (04): تطورات النفقات الكلية خلال الفترة 2010- 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

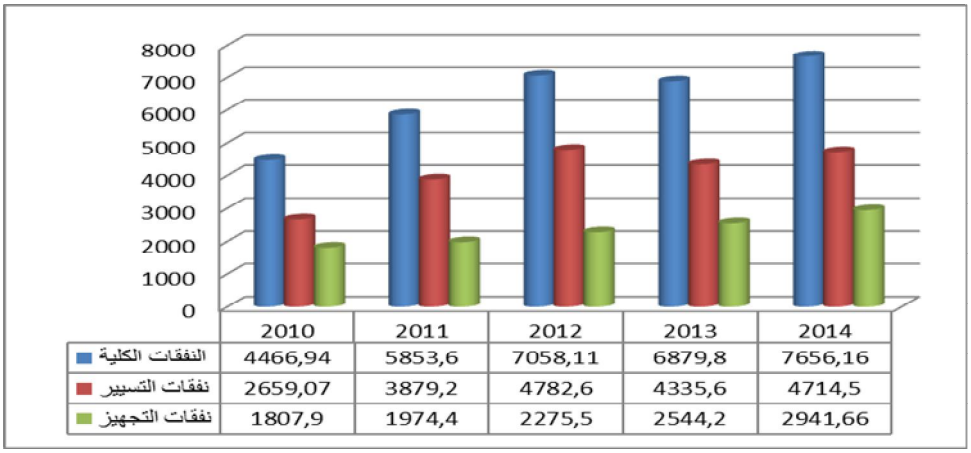

	2010	2011	2012	2013	2014
النفقات الكلية	4466,94	5853,6	7058,11	6879,8	7656,16
نفقات التسيير	2659,07	3879,2	4782,6	4335,6	4714,5
نفقات التجهيز	1807,9	1974,4	2275,5	2544,2	2941,66

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات وزارة المالية، الجزائر، 2015.

من خلال شكل رقم(04) نلاحظ أنه في سنة 2010 بلغت نفقات التسيير 2659.078 مليار دج، أي ما نسبته 59.52% من النفقات الكلية، أما في سنة 2014 فبلغت نفقات التسيير 4714.5 مليار دج، أي ما نسبته 61.6% من النفقات الكلية، وعرفت الفترة 2010- 2014 ارتفاعا في حجم نفقات التسيير، نتيجة تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي في تلك الفترة. وكانت نفقات التجهيز خلال سنة 2010 تقدر بـ 1807.862 مليار دينار، وما نسبة 40.47% من النفقات الكلية، وارتفعت

[1] ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012، ص41.

في سنة 2014 إلى 2941.66 مليار دينار جزائري أي ما نسبة 38.5% من النفقات الكلية، كما ارتفعت في سنة 2012 إلى 2233.960 مليار دينار جزائري أي ما نسبة 31.15 % من النفقات الكلية.

ثالثاً: إنعكاسات برامج الإنفاق العام على التشغيل خلال الفترة (2001-2014)

شكلت برامج الإنفاق العام خلال الفترة 2001- 2014 دعما معتبرا للنشاط الإقتصادي مقارنة بالفترة السابقة لها، التي تميزت بالخصوص بانخفاض في حجم النفقات العامة نتيجة توصيات صندوق النقد الدولي الذي كان يهدف إلى الحد من عجز الميزانية المتزايد عن طريق إتباع سياسة مالية مقيدة مما انعكس سلبا على النشاط الإقتصادي.

1- تقييم أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل (2001-2004)

شهدت الفترة ما قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاعاً متزايداً من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث بدأ ارتفاع معدلات البطالة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987 أي بزيادة قدرها 11.7%، ثم عرفت هذه النسبة تطوراً منتظماً ابتداء من سنة 1990 إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 إذ بلغت 29.8%. أمام هذا الواقع المأساوي وفي ظل تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق البرنامج الذي كان من بين أهدافه الرئيسية تقليص نسبة البطالة. و في ما يلي سوف نستعرض أثر تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على حجم العمالة ومعدلات البطالة من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (04): تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2001-2004

(الوحدة: ألف عامل)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء و اشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل ، مواصلات و تجارة	1109	1157	1269	1349

اء مال منزلية،خد مة وطن ية و قطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	%27.3	%25.7	%23.7	%17.7
النفقات العامة الكلية بالمليار دج	1321.03	1550.65	1690.18	1891.77

Source :banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2008, p180.

يتضح من خلال جدول رقم(04) الأثر الإيجابي لمخطط الإنعاش الإقتصادي على أغلبية القطاعات، حيث شهد القطاع الفلاحي تطورات ملحوظة بحيث كان أكبر قطاع مساهم في الحد من معدلات البطالة للفترة 2001-2004، نتيجة بلوغ متوسط معدل نمو حجم العمالة 8%، أما قطاع الخدمات فقد ساهم بدوره في زيادة حجم العمالة بما يقدر بـ3.1% كمتوسط معدل نمو سنوي، مستفيداً في ذلك من تطور قطاع النقل نتيجة تطور البنى التحتية من طرق و سكك حديدية، إضافة إلى تطور قطاع التجارة نتيجة تحسن مستوى معيشة السكان وزيادة الطلب. أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد استفاد من هذا المخطط، نظراً للمخصصات المالية التي وجهت له وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي في حجم العمالة قدر بـ 5.1%، في حين شكل القطاع الصناعي ضعفاً في تطور حجم العمالة فيه، نظراً لضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة، خصوصا مع التراجع المسجل في عدد الوحدات الصناعية خلال فترة التسعينات. و ما يمكن ملاحظته خلال هذه الفترة أن مناصب الشغل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنفقات العامة والتي تنامت من1321.03مليار دج سنة2001 الى1891.77مليار دج سنة 2004، ولا يزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل، ومع ذلك فإن عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها إلى غاية سنة 2004 حوالي 728666 منصب منها 457500 منصباً دائماً أي 63% و 27116 منصب مؤقت أي 37%، هذه النسبة تؤكد لنا مدى اهتمام واعتماد الدولة على سياسة أجهزة الشغل في معالجة مشكلة البطالة، والتي تراجعت بالفعل بالموازاة مع الارتفاع لقيمة حجم العمالة النشيطة في هذه المرحلة، حيث انخفضت نسبتها من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004 بعدما كانت تمثل29.8 % سنة 2000. ومقارنة مع ما تم تسجيله من نفقات مالية في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي من جهة، ومع ما تم تسجيله من تزايد في قيمة الواردات خلال الفترة 2001- 2004، فإنه يمكن القول أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها، لو تميز الجهاز الإنتاجي في الإقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء، تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي نتيجة هذا المخطط، حيث أن

الزيادة في حجم العمالة لا تعكس حقيقة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي التي ولدها مخطط الإنعاش الإقتصادي، وذلك يرجع بالأساس إلى أن نسبة معتبرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن مخطط الإنعاش الإقتصادي، قد تم تلبيتها عن طريق الطلب الخارجي بدل الطلب المحلي، حيث تزايدت قيمة الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 17 مليار دولار سنة 2004[1]، وهو ما يعني ضياع آلاف فرص العمل التي كان من الممكن الإستفادة منها لو تمت تلبية هذه الزيادة في الطلب عن طريق الجهاز الإنتاجي المحلي بدل الجهاز الإنتاجي الخارجي.

2- تقييم أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على التشغيل (2005-2009)

جاء هذا البرنامج لاستكمال وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة بإنشاء 2 مليون منصب شغل خلال هذه الفترة، وقد حقق البرنامج في مجال التشغيل النتائج الموالية:

جدول رقم (05): تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر 2005-2009

(الوحدة: ألف عامل)

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10544
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	/
بناء و أشغال عمومية	1050	1160	1261	1371	1718
إدارة	1527	1542	1557	1572	/
نقل،مواصلات و تجارة	1439	1510	1589	1688	5318
اعمال منزلية و اخرى	2275	2485	2498	2579	/
معدل البطالة	%15.3	%12.3	%11.8	%11.3	%10.2
النفقات العامة الكلية بالمليار دج	2052.04	2453.11	3281.86	3816.86	3928.67

Source : banque d'Algérie, rapport annuel, 2009, p165.

[1] Banque d'Algerie, rapport annuel, 2005, p190.

من خلال جدول رقم(05) نلاحظ، أن تأثير البرنامج التكميلي لدعم النمو على معدلات حجم العمالة في القطاعات الإقتصادية، جاء مشابها لتأثير مخطط الإنعاش الإقتصادي، بحيث ساهم في تزايد حجم العمالة لكل من قطاعات الفلاحة والخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي وكما سبق الإشارة إليه في مخطط الإنعاش الإقتصادي فلم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة، وذلك نظراً لما يعانيه هذا القطاع من إختلالات هيكلية، تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية. كما قدرة مناصب الشغل المستحدثة بـ 5031.692 منصب وهي تفوق عدد مناصب المتوقع استحداثها من البرنامج، وانقسمت بدورها إلى قسمين: القسم الأول يمثل مناصب الشغل التي تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات، حيث قدرة بـ 3.966.374 منصب شغل بنسبة 70%؛ أما القسم الثاني كان من خلال برامج الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة بـ 1.865.318 منصب عمل أي بنسبة 30%. وهذا ما ساهم في التخفيف من نسب البطالة والتي ظلت في انخفاض مستمر وذلك مع الارتفاع في قيمة حجم العمالة في هذه المرحلة، أين انخفضت نسبتها من 15.3% سنة 2005 إلى 12.3% سنة 2006 ثم إلى 10.2% سنة 2009، وذالك بالتوسع في النفقات العامة والتي تزايدت خلال هذه الفترة من2052.04 مليار دج سنة 2005 الى3928.67 مليار دج سنة 2010. ونظراً للنفقات المالية التي خص بها البرنامج التكميلي لدعم النمو، فإن ما حقق من تزايد في حجم العمالة لا يعبر حقيقة عن التأثير الحقيقي المفروض أن ينتج عن هذا البرنامج، خصوصا إذا ما لاحظنا أن الفترة 2005-2009 شهدت تزايدا في حجم الواردات من 19مليار دولار سنة 2005 إلى 39 مليار دولار سنة 2009[1]، وهو ما يعني أنه وعلى غرار مخطط الإنعاش الإقتصادي، فإن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد تم تلبيتها عن طريق الطلب على الواردات، وهو ما يعني ضياع آلاف فرص عمل نتيجة عدم تحقق استجابة للجهاز الإنتاجي المحلي للزيادة في الطلب الكلي.

3- تقييم أثر تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي على التشغيل (2010-2014)

لإكمال مساعي برامج الفترتين السابقتين شرعت الجزائر في انطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014 الذي عرف ببرنامج الخماسي الثاني، من اجل خلق مناصب إضافية للشغل أو على الأقل المحافظة على المعدلات المتواجدة للبطالة، وهو

1 banque d'Algérie, rapport annuel, 2009, p165.

ما حصل فعلا في هذه الفترة 2010- 2014، والجدول الموالي يبين حجم الإنفاق العمومي و نسب التشغيل و البطالة في الجزائر للفترة 2010- 2012.

الجدول رقم(06): نسب التشغيل و البطالة خلال فترة البرنامج الخماسي (2010-2014)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة النشاط(%)	41.7	40.0	42.0	43.2	40.7
نسبة التشغيل(%)	37.6	36.0	37.4	39.0	36.4
نسبة المشتغلين(%)	90.0	90.0	89.0	90.2	89.4
توزيعهم حسب قطاع النشاط					
الفلاحة(%)	11.67	10.77	09.0	10.6	08.8
الصناعة(%)	13.73	14.24	13.1	13.0	12.6
البناء والاشغال العمومية(%)	19.37	16.62	16.6	16.6	17.8
التجارة والخدمات (%)	55.23	58.37	61.6	59.8	60.8
نسبة البطالة(%)	10	10	11	09.8	10.6
النفقات العامة الكلية بالمليار دج	4466.94	5853.6	7058.1	6879.8	7656.16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

خلال سنة 2014 بلغ إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً 11453000 شخص وشكلت النساء الناشطات اقتصاديا 2078000نشطة، أي ما يعادل 18.1% من إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً، ونسبة 11964000 شخص خلال سنة 2013، وتخطى إجمالي السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2275000نشطة، مشكلة 19.0% من إجمالي السكان الناشطين اقتصادياً[1]. وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 40.7 % بانخفاض بلغت 2.5 نقطة مقارنة بسنة 2013، و بلغت هذه النسبة 66.2% لدى الذكور و 14.9% لدى الإناث. أما في سنة

[1] ONS, "Activité, Emploi et Chômage En Septembre 2015 ", Données Statistiques n° 726, Algérie, Décembre 2015, p1.

2013 فبلغت 43.2 % بزيادة 1.2 نقطة مقارنة بسنة 2012 و أزيد من 3 نقاط مقارنة بسنة 2011. وبلغت هذه النسبة 69.5% لدى الذكور و16.6% لدى الإناث[1]. أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم في سنة 2014 بـ 10239000 شخص، أي بنسبة 26% من إجمالي السكان و 89.4% من إجمالي قوة العمل، و تشكل اليد العاملة النسوية 16.8% من إجمالي المشتغلين أي 1722000 مشتغلة. أما في سنة 2013 فقد تم تقديرهم بـ 10788000 شخص، أي بنسبة 28.0% من إجمالي السكان و 90.2% من إجمالي قوة العمل، وتشكل اليد العاملة النسوية 17.6% من إجمالي المشتغلين أي 000 904 1 مشتغلة. وعرفت بذلك زيادة بلغت 0.1 نقطة مقارنة بسنة2012[2]. وفيما يخص نسبة العمالة فقد بلغت 36.4 % على المستوى الوطني (60.1% لدى الذكور و12.3% لدى الإناث). وفي سنة 2013 فقد بلغت 39.0 % على المستوى الوطني (63.7 % لدى الذكور و 13.9% لدى الإناث)[3].

أما فئة السكان البطالين فهي مقدرة بـ 1214000 شخص و بلغت بذلك نسبة البطالة 10.6% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجل نسبة 9.2% لدى الذكور و 17.1% لدى الإناث، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بسنة 2013 حيث قدرت بـ 1175000 شخص وبلغت بذلك نسبة البطالة 9.8% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس و الفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث نسجل نسبة 8.3% لدى الذكور و 16.3% لدى الإناث. وهذا الانخفاض في لبطالة خلال السنوات الأربعة الأولى راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي التوسع في النفقات العامة والتي ارتفعت بدورها من 4466.94 مليار دج سنة 2010 إلى 7656.16 مليار دج سنة 2014، لكن مع تدهور أسعار البترول سنة 2014 فسجلت ارتفاعاً وبلغت نسبة 10.6%. هو ما تعكسه نسب التشغيل من خلال القطاعات، حيث يلاحظ إنّ النسبة المهيمنة على اليد العاملة هي قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية، و الذي يمثل في المتوسط اكبر من 50%، ولا يعتبر هذا القطاع قطاعاً منتجاً للقيمة المضافة وإنما

---

[1]ONS, Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, Données Statistiques n°653, Algérie, Décembre 2013, p1.

[2]ONS, "Activité, Emploi et Chômage En Septembre 2015 ", Op.cit, p2.

[3]ONS, Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, Op.cit, p2.

مساعدا فقط للقطاعات الإنتاجية (الفلاحة والصناعة)، و يأتي بعد هذا القطاع مباشرة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يمثل في المتوسط اكبر من 15%، ونعلم بان هذا القطاع ممول بالكامل من طرف الدولة، وبالتالي مناصب الشغل فيه مرهونة بمدى استمرار الإنفاق على هذا القطاع. أما فيما يخص القطاعات الرئيسية التي تخلق القيمة المضافة وترفع من النمو الاقتصادي الحقيقي، والمتمثلة في قطاع الفلاحة والصناعة نسبتها منخفضة جداً مقارنة ببقية القطاعات. وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي مرتبط أساسا بالقطاع الحكومي، و القدرة على ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد، كما أن مناصب الشغل تبقى مهددة بالزوال في حالة حصول عجز مستمر في الميزانية العامة للدولة.

خاتمة:

إن فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية في الحد من معدلات البطالة، تظهر جلياً في الحالة التي يتميز فيها الجهاز الإنتاجي المحلي بالمرونة والكفاءة في الأداء، بشكل يمكن من تحقيق الإستجابة الكافية في العرض للزيادة في الطلب الكلي، بحيث يعود ذلك بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الإقتصادي. وقد كان للسياسة التوسعية في النفقات العامة التي انتهجتها الجزائر بداية سنة 2001 نتائج إيجابية على حجم العمالة مقارنة بالفترة السابقة لها، والتي تراوحت فيها معدلات البطالة في حدود 28% بحيث انخفضت إلى حدود 10.2% سنة 2009 ثم إلى 9.8% سنة 2013، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية التي تم صرفها في إطار كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، وكذا توافر الإقتصاد الجزائري على موارد بشرية كبيرة عاطلة عن العمل، فإنه يمكن القول أن ما تحقق من تزايد في حجم العمالة نتيجة البرامج السابقة كان متواضعاً، خصوصاً إذا ما أشرنا إلى أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي قد تم تلبيتها على طريق القطاع الخارجي، بحيث تزايد حجم الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 39 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في حجم العمالة التي كان من المفروض أن تتحقق نتيجة كل من مخطط الإنعاش الإقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، قد ضاعت بسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الزيادة في الطلب التي ولدتها برامج الإنفاق العام.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن مشكلة الإقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الإستجابة لتلك الزيادة في

الطلب، وهو ما يؤكد على فشل سياسات جانب الطلب في الإقتصاد الجزائري على تطوير معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل، وعليه فإن صناع قرار السياسة الإقتصادية في الجزائر مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي عن طريق وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدل جانب الطلب، بشكل يسمح بخلق جهاز إنتاجي مرن وكفء، وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الإقتصادي.

المراجع:

1) أحمد زهير، خالد الخطيب، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

2) بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2005.

3) بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو، 2010 على الموقع التالي: **www.premier-ministere.gov.dz/arabe/media/pdf .2010**

4) حمدي عبد العظيم، "السياسات المالية والنقدية"، الدار الجامعية، مصر، 2007.

5) فلح حسين خلف، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

6) سوزي عدلي ناشد، " المالية العامة "، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

7) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة20.

8) ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012، على الموقع التالي: **www.premier-ministre.gov.dz /arabe/media/pdf/declaration 2012 ar.pdf**

9) موقع الديوان الوطني للإحصائيات **www.ons.dz**

10) ONS, Activité, Emploi et Chômage au 4ème Trimestre 2013, Données Statistiques n°653, Algérie, Décembre 2013.

11) ONS, "Activité, Emploi et Chômage En Septembre 2015", Données Statistiques n° 726, Algérie, Décembre 2015.

12) Banque d'Algérie, rapport annuel, Algérie, 2009.